

عنوان مقاله:

جريمه اختطاف الطائرة المدنية، دراسه مقارنه فى القانون الدولى والفقه الاسلامى

محل انتشار:

الدراسات القانونيه المقارنه، دوره 2، شماره 2 (سال : 1403)

تعداد صفحات اصل مقاله: 32

نویسندها:

محمد مهدی سعیدی - خريج دكتوراه، اختصاص الفقه ومبادىء الحقوق الاسلامي وخريج المستوى الرابع من الحوزه العلميه بقم، ايران

على سعیدی - استاذ المساعد في الفقه والقانون، جامعة بيام نور، قم، ایران

خلاصه مقاله:

مع النطور في النقل الجوى عالميا ومحليا، ازدادت أهميه الطائرات المدنيه. لذلك، لابد من وجود قواعد قانونيه، تتکفل حمايتها، وتردع من يتعدى عليها بعقوبات مشدده. تهدف هذه الدراسه لتوضیح القواعد القانونیه، فيما يتعلق بالمسؤولیه الجنائيه، فی اختطاف الطائرات المدنيه في ظل القانون الدولي. وتقوم بتوضیح رای الفقه الاسلامی في هذا الموضوع. وقد اعتمدت الدراسه على الوثائق، والاتفاقیات الدوليیه الصادره عن الامم المتحدة، والمنظمات الاقليمیه. وفيما يرتبط بالشريعه الاسلامیه، اعتمدت على اصل القياس وقاعدہ تنقیح المناط، وقياسه على جرمیه الحرابة. فخطف الطائرات، ما هي الا جرمیه قطع الطريق، فتطبق حکامها على مرتكبی الخطف. الفقه الاسلامی يعطی الطريق حصانه، ولا يقر هذه الجرمیه، مهمما كانت الدوافع، وايا كان مرتكبها، لانها تتعارض مع صریح الآیات التي تحفل حمایه حقوق الناس بصفة عامه. فتنسب هذه الجرمیه اضرارا مختلفه، تتعکس على المصلحه العامه. اما في القانون الدولي، رغم وجود اتفاقیات دولیه تتعلق بجرائم اختطاف الطائرات المدنيه کانفایقیه طوکیه، واتفاقیه لاھای، واتفاقیه موتنریال، ومناشدات الجمعیه العامه للامم المتحدة، نلاحظ ان الاتفاقيات الدوليیه ذات الصله بهذه الجرمیه غير واضحه من حيث الالتزامات، وجعلت في كثير من الحالات التقدير المطلق للدوله التي يوجد بها الخطاف، فيما يتعلق بالتسليیم وتحديد العقوبه عند الادانه.

كلمات کلیدی:

خطف الطائرة، جرمیه الاختطاف، القانون الدولي، الفقه الاسلامی

لينک ثابت مقاله در پایگاه سیویلیکا:

<https://civilica.com/doc/2001752>

